



اثر التطور الالكتروني في الادارة العامة دراسة تحليلية

م.م. اسراء عبد السلام خليل¹

¹ قسم البحوث والدراسات / كلية الزراعة، العراق

calaxy123@gmail.com

ملخص. أحدث ظهور ثورة المعلومات العديد من التغييرات في حياة الناس. وسيطلب ذلك من الدول الاستجابة لهذه التطورات التي ظهرت فيها أنماط جديدة من المهام، تقوم على التكيف مع متطلبات وسائل الاتصال المتقدمة والتخطيط الإلكتروني والقيادة الإلكترونية، مراقبة ومراقبة الكترونية، تبين أهمية العمل الالكتروني. وقد أدركت حكومات الدول المتقدمة أهمية هذا العمل الالكتروني وبدأت في تنفيذ برامج إعلامية مختلفة واستخدام مفهوم الإدارة الإلكترونية أو تطوير (الحكومة الإلكترونية). في دوائر الدولة لتحديد وظائف القطاع العام والمرافق لتقديم أفضل خدمة بأسهل الوسائل من حيث قلة الجهد وزيادة الكفاءة وتقليل الوقت. الحكومات ليست ملزمة بتطبيق مفهوم الإدارة الحديث هذا، لكنها متروكة لتقديرها وفي حدود قدرتها وقدرتها على تنفيذ هذا النظام. إن تطوير الحكومة الإلكترونية بطريقة مبسطة يعني تطوير الحكومة الإلكترونية واستغلال التكاليف اللازمة لمثل هذا التحول الإلكتروني لتقديم الخدمات بين الجمهور وجزء منهم، وهو تحول في الإدارة الحكومية لإنجاز المهام. عملية. أجرى الباحثون دراسة تحليلية مكونة من محورين رئيسيين: المحور الأول هو "تطوير الإدارة الإلكترونية" والمحور الثاني "الإدارة".

Abstract. The emergence of the information revolution has brought about many changes in people's lives, and countries need to adapt to these changes. In this context, a new type of work based on adapting to advanced means of communication and their requirements,





represented by electronic planning, electronic guidance, and electronic management and supervision, has emerged, which demonstrates the importance of electronic work. Advanced governments, realizing the importance of this electronic work, began to apply different information programs and started to use the concept of electronic management or the development of (e-government) in the state sector to determine the work of the public sector and utilities, providing the best services in the easiest means in a few aspects. The government is not obliged to apply this modern management concept and it is left to its discretion and to the extent of its capabilities and potential to apply this system. The development of electronic management in a simplified way is the transformation of government administration to perform its tasks with respect to services between citizens and each other, using the costs required for the development of electronic management and such electronic transformation process. The researcher conducted an analytical study consisting of two axes: the first axis "development of electronic management" and the second axis "public administration".

منهجية البحث

اولا: مشكلة الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس فعالية الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة. نظراً لأن معظم المؤسسات تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى مستويات عالية من التطوير التكنولوجي ورضا الموظفين، فإنها تستخدم وسائل مختلفة مثل تدريب الموظفين ومنح الشهادات لهذه الغاية، والتي توفر لموظفيها العديد من المزايا والعروض وتسعى باستمرار للوصول إليها. الرضا العالي والنجاح الكبير بالنسبة لهم، يستخدم القسم أحدث الأساليب مثل التكنولوجيا. كيفية تقديم البرامج والإصلاحات التي تعمل على إزالتها وتقليل تأثيرها. للوصول إلى إستراتيجيات فعالة لتحقيق التطور الإلكتروني في الإدارة العامة.

ثانيا: أهداف الدراسة:

1. مستوى تطور الادارة الالكترونية في المنظمات ؟
2. ما علاقة تطور الادارة الالكترونية في الادارة العامة لدى الدوائر الحكومية ؟

ثالثا: أهمية الدراسة



1. يقدم البحث الارشاد والتوجيه لرفع حالة تطور الادارة الالكترونية والوصول الى حالة من الدعم التنظيمي للمدراء الامثل (الباحث).
2. زيادة مشاركة الموظف وتحسين الأداء التنظيمي من خلال توعية الموظفين التنظيميين بأهمية ولاء الموظف للمنظمة وأهمية التفاعل مع الدعم التنظيمي يمكنك ذلك.

1. المبحث الاول: أهداف تطور الادارة الالكترونية:

لقد حققت المعلوماتية تقدماً هائلاً في مجالات صنع القرار والعمل الإداري وتطورها في الكفاءة والدقة وزيادة الإنتاجية وسرعة التفاعل بين المواطنين والإدارة.. حكومة تقود المجتمع ككل من العصر الصناعي إلى العصر الصناعي. العصر الرقمي من خلال معالجة البيانات والرموز في التطوير والآلات الحاسبة. (يونس: 5: 2016).

1.1. تعريف الإدارة العامة وتطور الادارة الالكترونية

تعرف الإدارة العامة في أوسع معانيها بأنها (تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف الحكومية). (الطماوي، 21، 2004).

والإدارة العامة كشخص قانوني، تخضع لحكم القانون عملاً بمبدأ المشروعية وسيادة القانون، وقانونها هو القانون الإداري الذي يمكن تعريفه باختصار بأنه قانون الإدارة العامة (الطماوي: 20: 2004).

ويستنتج الباحث من هذه التعاريف للإدارة العامة معياران لتحديد هوية الإدارة العامة المعيار: الأول هو المعيار الشكلي وبذلك يكون الإجراء إدارياً كلما كان صادراً عن شخص و جهات إدارية وتوصف بالوصف الإداري. والمعيار الثاني هو المعيار الموضوعي، الذي يحدد العمل الذي تقوم به الجهات التي تمارس هذا العمل، أي نتاج النشاط أو العمل وحصيلته

وبهذا فإن هنالك وجهتي نظر نشأتا حول تطور الادارة الالكترونية هما

1. الوجهة الأولى: وهي أن الانترنت ليس سوى أداة أو وسيلة من، وسائل الإدارة لا تختلف عن الوسائل الأخرى وتأثيراتها على الأعمال
2. الوجهة الثانية: أن كل شيء قد تغير مع الحاسب الآلي، الانترنت خاصة، سواء في المنظمات الإدارية أم في الإدارة، وإن التكنولوجيا أصبحت ذات تأثيرات عميقة وواسعة بدرجة أصبحت



تقود كل شيء بما في ذلك الإدارة ومبادئها ووظائفها، على الرغم من العمر القصير لدخولها في عالم الافتراضية والفضاء الإلكتروني. (نجم، 2009: 127).

يجمع تطوير (إدارة التكنولوجيا) بين معنى الحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية في القطاع الخاص، بدلاً من إدارة القضايا بطريقة إلكترونية، سواء داخل الحكومة بالمعنى التقليدي أو في المجال الحكومي. (بيومي، 2006: 45).

ويعرف الباحث ان تطور الادارة الالكترونية بأنها (عملية إدارية قائمة على الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال من تخطيط وتوجيه والرقابة ومتابعة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة، الإدارية والآخرين بدون حدود.

1.2. تطور الادارة الالكترونية والأعمال الالكترونية:

(IBM) تدمج الأعمال الإلكترونية لتقديم قيمة تجارية فائقة من خلال ربط الأنظمة بالعمليات التي تؤدي أنشطة الأعمال الأساسية بطريقة مبسطة ومرنة، وباستخدام تقنيات الإنترنت. تقنيات العمل والشبكات الإلكترونية لتطوير أنشطة الأعمال الحالية (ياسين، 2016: 226)

1.3. أهداف تطور الادارة الالكترونية والتحديات التي تواجهها

تنوعت أهداف تطور الادارة الالكترونية فمنها ما هو خاص بالمستفيد من المرفق العام، ومنها ما يتعلق بالمرفق والإدارة التي تقوم على إدارته.

1.3.1. تحسين مستوى الخدمات.

فالمواطن في ظل تطور الادارة الالكترونية لن يطوف على الدوائر الحكومية لإنهاء بعض الإجراءات أو الحصول على وثيقة رسمية ليرى خلال تلك الرحلة كل أشكال المعانات من بيروقراطية وبطء في الإجراءات وتتنقل بين المكاتب المختلفة بأماكن متفرقة. (بيومي 2006، 361).

1.3.2. التقليل من التعقيدات الإدارية

يمكن أن تطرح الخدمات الحكومية عن طريق الانترنت في جميع مرافق الدولة. وتقوم فكرة تطور الادارة الالكترونية على ركائز مهمة وأساسية هي

1. الجمع بين جميع الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موقع واحد، وهو موقع إلكتروني للحكومة الإلكترونية.



2. تحقيق حالة من الاتصال العام الدائم مع القدرة على تأمين كافة المعلومات والاحتياجات الخدمية للمواطنين.

3. تحقيق التنسيق والتنسيق والأداء والنتائج السريعة والفعالة بين الدوائر الحكومية. و تحقيق إنفاق أكثر ثراءً على جميع العناصر مما يؤدي إلى عوائد أفضل (بيومي، 2006، 361).

1.3.3. الهدف الاقتصادي.

تهدف الدولة إلى تحقيق المصلحة العامة وذلك باستخدام وسائل أكثر يسراً وأخف وطأة على المواطن في انجاز إعماله. ومن الوسائل المستخدمة حديثاً العمل الإلكتروني وتحقيق ظاهرة تطور الإدارة الإلكترونية في جميع مرافق الدولة. يقوم عادة بجولة طويلة في أروقة مؤسسات الدولة وأدائها المختلفة وهذا ما يكلف الكثير من الجهد والمال، الوقت ولذلك فباستخدام الوسائل التكنولوجية من داخل المنزل ومنها الانترنت.

1.3.4. تحقيق الفائدة القصوى لعملاء الحكومة.

يستطيع الباحث أن يشير ابتداءً إلى تفاوت تنفيذ الحكومة الإلكترونية بين دول العالم. وتشير الإحصاءات إلى أن الأكثرية العظمى للدول وحكوماتها تتعامل الآن بدرجات متفاوتة مع وسائل الحكومة الإلكترونية. في الأمم المتحدة لديها مواقع حكومية على الانترنت أي نسبة 89% و (36) منها لديها مدخل موحد لجميع التطبيقات الحكومية أي نسبة 17%. (عبد الرزاق، 2008: 32)

وهذا يعني ان الانترنت هو الطريقة المثلى للتفاعل مع الحكومة، وان المواطنين جميعاً بحاجة للوصول إليها أما عن طريق الحاسب الشخصي أو عن طريق الأكشاك الإلكترونية على قدم المساواة بين مواطنيها في الأسلوب الجديد للعمل مع الحكومة.

2. المحور الثاني الإدارة العامة

2.1. أثر الإدارة الإلكترونية في القرار الإداري

إن تطوير (الحكومة الإلكترونية) لا يعني فقط توفير الخدمات للمواطنين ومشاركة المواطنين، بل يزيد أيضاً من فعالية الحكومة داخل الإدارة، وتمكين البرلمانين، مثل البرلمانين الآخرين، من أن يكونوا على اطلاع على وجه السرعة. هذا يعني أنك في حاجة إليها. (كل الأحداث الجارية ووجهات النظر المختلفة بحاجة إلى معرفة وتحسين. يجب إعطاء الأولوية للأداء الحكومي ضمن الإطار العام) (عبد الرحمن، 2014: 4) إحدى أهم مجالات الإدارة الإلكترونية تكمن في إدارة المؤسسات و الوصول إلى



أهداف تطور الادارة الالكترونية توفير المتطلبات وهي إيجاد بنية أساسية الكترونية متكاملة، كأجهزة الحاسوب وخطوط الاتصال وخدمة انترنيت فعالة ووجود قوى بشرية مؤهلة لإدارة العملية، وصيانة التجهيزات وتدريبها باستمرار وتدريب العاملين في أجهزة الدولة على التعامل مع التقنيات الجديدة، لتطبيق الإدارة الإلكترونية توفير الشبكات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، لزيادة التفاعل بين الأجهزة الالكترونية معها و مع المستخدمين على اعتبار أن البنى التحتية لا تتمثل فقط بالجاهزية ومعدات وأجهزة الإتصالات ومتابعة المستجدات المتسارعة والتوعية الشاملة والدائبة للمواطنين للتعامل مع المعطيات والأساليب الجديدة، وتبسيط الإجراءات الحكومية وتوفير المعلومات الضرورية للتعامل معها، وإيجاد بيئة تشريعية تضمن قانونية التعامل بأساليب تطور الادارة الالكترونية. لغرض الوقوف على كل تلك المستجدات سيقوم نتطرق: اصدرنا القرار الإداري و تنفيذ القرار الإداري اليكترونيا. (شذى، 2010: 97)

2.2. إصدار القرار الإداري

يتمتع القانون الإداري بسمتين هما (عدم التقنين والحدثة)، مما يكسبه صفة المرونة القانونية التي تجعله قادراً على استيعاب المتغيرات ومواجهة متطلبات الإدارة الحديثة دون أن يشكل ذلك عقبة في وجه التطور الإداري (بسيوني، 2005: 105)

2.3. تعريف القرار الإداري وخصائصه

يعني القرار الإداري قانوناً إدارياً تصدره الإدارة للتعبير عن إرادتها الملزمة بغرض إنشاء أو تعديل الشروط القانونية القائمة. من المعروف أيضاً أن الإدارة العامة تقوم بمهام مختلفة من أجل القيام بوظائفها والقيام بأنشطتها. وهي مقسمة إلى نوعين:

النوع الأول: هناك عمل مادي هو عمل إداري يومي، مع عدم وجود نية لتغيير الوضع القانوني للفرد. أي أنه يشمل العمل المادي والإدارة مثل الأدوات والعمل وما إلى ذلك. يؤدي عمداً إلى تغييرات في المشهد القانوني، ويتم تنظيمه من خلال النظر إلى شكل العقد (جمال الدين، 2002: 566).

عناصر القرار الإداري: إن القرار الإداري يقوم على عناصر وهذه العناصر هي (1- الاختصاص 2- السبب 3- الشكل 4- المحل 5- الغاية).

أولاً الاختصاص:

القصد من التخصص هو القدرة على أداء مهمة، أو القدرة على إنجاز عمل أو إجراء معين، أو القدرة المعترف بها قانوناً لكيان معين (جمال الدين، 2010: 161).



كما تم تعريف التخصص على أنه (سلطة المسؤول أو وكالة معينة لتنفيذ ما عهد به إليه ضمن الحدود الموضوعية والمكانية والزمنية التي يحددها القانون).

ثانياً السبب:

من الممكن تحديد أسباب إثبات أن موظفًا أو وكالة إدارية قد اتخذت قرارًا إداريًا صحيحًا، وأسباب القرار الإداري قائمة حتى تاريخ القرار الإداري (جمال الدين، 2010: 178)..

يُعرّف (السبب) أيضًا على أنه الظروف الواقعية للقرار والدوافع للتدخل الإداري، أي الظروف القانونية أو المادية التي تبرر إصدار القرار الإداري. (بسيوني، 2005: 478)

ثالثاً الشكل:

تسري القرارات الإدارية على الأطراف الصادرة في شكل خاص (قرارات إدارية)، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، فإن إرادة إبطال القرار الإداري صحيحة. شكل محدد قرار إداري لأنه قرار إداري متخصص، يلزم اتخاذ قرار إداري فردي. (جمال الدين، 2010: ص 178)

رابعاً المحل:

حيثما كان ذلك ممكناً ويسمح به القانون، يكون له تأثير فوري وفوري. على سبيل المثال، إذا قمنا بترجمة علاقة الموظف التنفيذي إلى قرار السلطة التنفيذية بفصل موظف، فيجب على السلطة التنفيذية اتخاذ قرارات إدارية بناءً على القواعد التشريعية (القانون) أو (الدستورية) والقواعد والعدالة. مبدئياً. موضوع القرار غير قانوني والقرار باطل. (التماوي، 2004: 561)

خامساً: الغاية

نظراً لأن هذه هي النتيجة النهائية التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، فإن الرغبة أو الرغبة في القيام بشيء ما من الإدارة هي تحقيق هدف أو هدف معين، وعادة ما تكون أهداف الإدارة هي أهداف الصالح العام. الإنجاز. القرار الإداري الملزم (جمال الدين، 2002: 571)

2.4. دور تطور الإدارة الإلكترونية في القرار الإداري:

لقد دفعت موجة المعلومات بجميع الحكومات للتحول. (نحو الإدارة الإلكترونية، لذلك نجد تطورات دفعة واحدة باتجاه اعتماد الإدارة الإلكترونية نتيجة للتطور التكنولوجي، فقد أدمجت إدارة المعرفة التقنية بالإنسان، والملموس بالافتراضي، والحوار المكاني بالتزامن الإلكتروني، والمعرفة المتراكمة التي تمتد جنورها في أرض المنظمة بالمعرفة والخبرة التي يجري استيرادها بوسائل شرعية وحررة عبر القنوات الإلكترونية. وظهرت مفاهيم حديثة في النظم الإدارية والعمل الوظيفي، منها أتمتة المكاتب أو تنظيم



المكتب الإلكتروني (*Electronic Office*) أو نظم تلقائية المكتب، تشكل منظومة واحدة تعمل على أساس التعاضد الداخلي لمكوناتها بما يلبي احتياجات الإدارة في أداء المهام الإدارية. وتوصف نظم أتمتة المكاتب (*Office Automation Systems (OAS)*) بأنها (نظم معلومات تستند إلى الاتصالات الإلكترونية التي تقوم بجمع ومعالجة وخرن وتوزيع المعلومات والرسائل الإلكترونية أو الوثائق وأشكال أخرى من الاتصالات بين الأفراد وفرق العمل والمنظمات). (بوحوش، 2006: 184-183)

2.5. تنفيذ القرار الإداري إلكترونياً:

قبل تنفيذ قرار إداري نحتاج إلى تنفيذه حتى يمكن تنفيذه، مع العلم أن تنفيذ القرار سيختلف حسب كونه فرداً أو منظمة. لذلك، قبل معالجة تنفيذ قرارات العمل، يجب علينا معالجة تنفيذ قرارات العمل. فيما يتعلق بموضوع تنفيذه، قد يكون تنفيذ القرار تنفيذاً مباشراً، حيث من المفترض أن يؤدي الفرد طواعية الواجب أو الالتزام. إذا صدر قرار إداري عليهم ورفضوا تنفيذه، يجوز للإدارة استخدام الإكراه والإكراه لتنفيذ القرار (يوسف، 2009: 53).

2.6. نفاذ القرار الإداري:

تضمن هذا المطلب ثلاثة فروع، بما في ذلك الفرع الأول: الإنفاذ والتنفيذ الطوعي والإنفاذ المباشر (قريشي، 2011: 5). لا يمكن ممارسته ضد الأفراد أو المنشورات المتعلقة بالقرارات التنظيمية أو المعرفة الشخصية المتعلقة بالقرارات الفردية (عصام، 2009: 15). أما القرار فهو واجب النفاذ من تاريخ صدوره أما الإدارة فلا يشترط نشره أو الإعلان عنه. قد يشمل ذلك قرارات إدارية فردية أو تنظيمية، والتي ستبدأ في تنفيذ القرارات وسيتم تنفيذ الأمر من تاريخ صدوره.

وبما أن تنفيذ القرارات الإدارية قد يعتمد على العمل التكميلي، فإن موافقة السلطات الإدارية العليا مطلوبة، ويتجلى ذلك في قرارات الهيئات الإدارية اللامركزية الخاضعة لموافقة الإدارة المركزية. قبل التنفيذ. عند صدور قرار الموافقة

بالنسبة للقرارات الفردية، فهي سارية المفعول من تاريخ إصدارها ولكن لن يتم تنفيذها حتى علمنا بها إما عن طريق إشعار أو شكوى. الإخطار بقرار

2.7. تنفيذ القرار الإداري



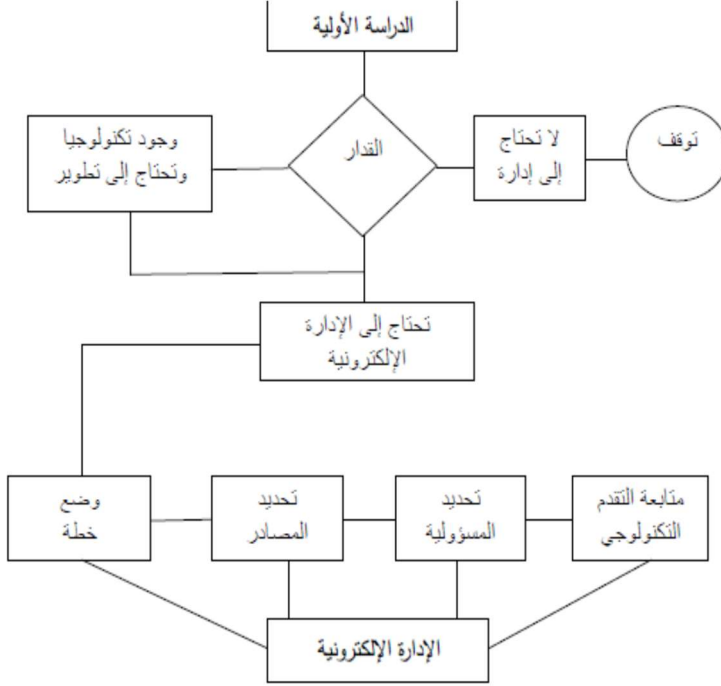
سبق للباحث إن أوضح إن القرار الإداري يعد نافذاً بمجرد صدوره معني ذلك انه أصبح قابلاً للتنفيذ وذلك بترتيب المركز القانوني الذي أنشأه أو عدله أو غيره وهناك جهات عديدة تقوم بتنفيذ القرار وهي: (الجبوري، 2009: 210)

جهة الإدارة نفسها فهي ملزمة بتنفيذ قرارها، مثال ذلك القرار الصادر بمنح مساعدة مالية لجهة معينة فإن الإدارة هي التي تقوم بالإجراءات لتقديم المساعدة.

الأفراد أنفسهم إذ يقومون بتنفيذه كالقرار الصادر بمنح رخصة لفتح محل أو ممارسة مهنة. هذا ضمن الأنظمة الآلية ويسمى (الإدارة الآلية) أو الآلي (المعاملات والإجراءات الإلكترونية)، وهي (المعاملات المبرمة والمنفذة والمطبقة كلياً أو جزئياً من خلال الوسائل أو السجلات الإلكترونية) ولا تخضع هذه الإجراءات أو السجلات لمتابعة - متابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي، كما هو الحال في السياق العادي لتأسيس وتنفيذ العقود والمعاملات). راجع بعض الموظفين للتأكد من أن هذه الأجهزة أو الإشعارات الإلكترونية تستجيب لتنفيذ الأوامر، كلياً أو جزئياً، عند الطلب، دون تدخل الإدارة. يحل الجهاز أو الإشعار محل التنفيذ التقليدي لأوامر المسؤول. ومع ذلك، فإنه يتبع البرامج والبيانات التي تم إدخالها مسبقاً في الكمبيوتر.



شكل 1.



المصدر: علاء عبد الرزاق السالمي، السيلطي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 66.

الاستنتاجات

1. العمل على تحقيق أو القضاء على الخطوات الروتينية التي تبطن التحول إلى الإدارة الإلكترونية.
2. زيادة مخصصاتك المالية، سواء كنت تجسد الأموال اللازمة للمشاريع، أو الإسكان، أو النماذج

التوصيات

1. الاهتمام بدور التنظيم والقانون في تنفيذ تطور الإدارة الإلكترونية في الانتقال إلى نظام السلطة العامة أو ما يسمى بالإصلاح التشريعي. التصحيح الجزئي لبعض النصوص التشريعية.
2. إجراء المزيد من البحوث والبحث النوعي حول مختلف العوائق التي تحول دون تطبيق التطورات الإدارية الإلكترونية.



3. إنها تستهلك الكثير من المال، وبالتالي تزداد المخصصات المالية في الموقع.

المصادر

- [1] أبو أمونة، يوسف محمد يوسف. (2009). واقع إدارة الموارد البشرية الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية النظامية - قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- [2] إسماعيل، عصام نعمة. (2009). الطبيعة القانونية للقرار الإداري. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- [3] بسيوني، عبد الغني بسيوني عبد الله. (2005). القانون الإداري. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- [4] بوحوش، عمار. (2006). نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- [5] توفيق، عبد الرحمن. (2014). الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية. استرداد من المصدر.
- [6] الجبوري، أحمد جمال الدين موسى. (2002). النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف. في الجديد في أعمال المصارف (الجزء الأول). لبنان: منشورات الحلبي.
- [7] الجبوري، ماهر صالح علاوي. (2009). الوسيط في القانون الإداري. مطبعة غير معروفة.
- [8] حجازي، عبد الفتاح بيومي. (2006). الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- [9] الدين، سامي جمال. قضاء الملاءمة والسلطة التقديرية للإدارة. دار الجامعة.
- [10] السالمي، علاء عبد الرؤوف السيلطي. (2008). الإدارة الإلكترونية. الأردن: دار وائل للنشر.
- [11] السالمي، علاء عبد الرؤوف السيلطي. (2008). الإدارة الإلكترونية. الأردن: دار وائل للنشر.
- [12] الطماوي، سليمان محمد. (2004). النظرية العامة للقرارات الإدارية (الطبعة الثانية). القاهرة: دار الفكر العربي.
- [13] علوان، شذى أحمد، وعبد الرحمان، عبد الله عبد الرحمان. إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في محافظة البصرة. (2010). مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السابع.
- [14] ياسين، سعد غالب. (2016). الإدارة الإلكترونية. بيروت: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- [15] يونس، مجدي محمد. (2016). التحول نحو الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي. تاريخ النشر غير متوفر. استرداد من www.neweduc.com

